

التعليم في الكويت يعد من أهم المجالات التي نزعها الدولة. حيث يشكل الإنفاق عليه ما نسبته 3,8% من إجمالي الناتج القومي للدولة. كما أن تاريخ التعليم في البلاد قديم. حيث مر بمرحلتين. الأولى تمثلت بتلقي العلم بواسطة الكتابيين. والثانية تمثلت بالمدارس النظامية. ويرجع تاريخ أولى المدارس النظامية إلى عام 1911. حيث أنشئت مدرسة المباركية لتكون النواة التي بني عليها التعليم في البلاد. ولم يقتصر التعليم في الكويت على المدارس النظامية التي نزعها الدولة مباشرة. إنما قامت بالسماح للقطاع الخاص بإنشاء مدارس خاصة. تحت إشراف وزارة التربية وفقاً للقرار الذي صدر عام 1967. والذي مازال العمل به سارياً في التنظيم والعلاقة بين أصحاب المدارس الخاصة ووزارة التربية. كما أنشئ بعد ذلك اتحاد أصحاب المدارس الخاصة والمعاهد الثقافية. لتكون الجهة القانونية المطالبة بحقوق المدارس الخاصة ومؤسساتها. واليوم. فإن التعليم الخاص يستوعب ما يقدر بـ 40% من طلبة الكويت. مساهماً بشكل كبير في تحمل مسؤولية التعليم مع القطاع العام. ولكن على الرغم من ذلك فإن القائمين على تلك المدارس يعانون من مشاكل كثيرة في جوانب عدة تؤثر بشكل سلبي على التعليم والمتعلمين.

«الأنباء» بدورها جمعت أبرز الأطراف الفاعلة في الوسط التعليمي الخاص من خلال ندوة عقدتها تحت عنوان «التعليم الخاص بين المعوقات والمحفزات» وتطرقت مع الضيوف وهم: عضو مجلس الأمة حمود الحمدان. ورئيس اتحاد المدارس الخاصة والمعاهد الثقافية عمر الغرير. والمدير التنفيذي لمدارس النجاة د. عبدالله الكندري. والرئيس التنفيذي محمد الصايغ. وعضو مجلس إدارة جمعية المعلمين سعود المغري. إلى عدة محاور حول أهم المعوقات التي تواجه تطور وتقديم منظومة التعليم الخاص في الكويت. كما خرجت بنوصيات عدة تمحورت حول أبرز المطالبات لدعم التعليم الخاص.

محمود الموسوي - عبد العزيز الفضلي

ندوة «الأنباء» عن «التعليم الخاص بين المعوقات والمحفزات»:

تسهيلات ودعم مادي لأصحاب المدارس الخاصة واحترام حقوق المعلمين دعماً للعملية التعليمية



نائب رئيس التحرير زميل عدنان الراشد ومستشار الإدارة العامة زميل يوسف عبد الرحمن يتابعان الندوة



النائب حمود الحمدان

الحمدان: سأبني تقديم مشروع قانون التعليم الخاص في دور الانعقاد المقبل

المطلوب من ملاك المدارس الخاصة مخافة الله وألا يكون هدفهم التكسب المالي فقط

التعليم يحتاج إلى وجود أشخاص مخلصين لا يكون مهمهم تسلم المنصب والتفكير في التجديد

ضعاف النفوس من المعلمين يستغلون العملية التعليمية في الابتزاز والحصول على الأموال من خلال الدروس الخصوصية

الغرير: نرفض تعيين مديرين ومديرين مساعدين في المدارس الخاصة ممثلين لـ «التربية» لأن المركب بأكثر من «نوخذة» يغرق

الرسوم التي تتقاضاها المدارس العربية هي الأقل في الوطن العربي.. ومدارس أغلقت أو حولت ترخيصها إلى ثنائية اللغة



التقييم البريطاني للمدارس الأجنبية يسيء إلى «التربية» قبل أصحابها كونها هي الجهة الرقابية على التعليم

تجاه دول العالم، نظراً لما حدده ذلك التقييم من تراجع التعليم بكل المدارس الأجنبية». واستغرب الغرير من دور وزارة التربية بتجاهل الاتحاد وأصحاب المدارس من خلال «عدم اطلاعنا على التقرير حتى اليوم، للقيام بدراسته وتحديد النقاط الإيجابية والسلبية التي تضمنها، ومطابقته مع المعايير الدولية للشرائح العالمية المشرفة على مدارسنا، إلا أنه حتى الآن وبعد مضي سنتين يطرح هذا الموضوع في الصحف، ويتم تداوله بين أولياء الأمور وبين المدارس مما أضر علينا بشكل سلبي».

الدعم الحكومي

وأوضح الغرير أن «القضية المهمة أيضاً التي تعاني منها المدارس الخاصة هي وقف الدعم الحكومي. حيث إن الدولة كانت تدعم المدارس لتحمل نصف الرسوم عن الطلاب قبل العام 1990. وبعد التحري في العام 1991 خصصت لأصحاب المدارس الخاصة 50 قسيمة لإنشاء المدارس عليها، فتقدم لإتلاك تلك القسائم ما يقارب 25 صاحب مدرسة، والبقية تم تجديدها، ومن ثم جاءت وزيرة التربية السابقة ثورية الصباح وحولت جميع الأراضي إلى مجلس الوزراء ليكون هو المسؤول عن التوزيع بدلاً من وزير التربية». وأشار إلى «أنه تمت الموافقة على تعيين الهيئات التعليمية في المدارس الخاصة من قبل إدارة التعليم الخاص في وزارة التربية، لأن صاحب المدرسة لا يعلم إن كان هذا المعلم أو غيره يصلح للعمل بهذه المهنة، وبذلك من يقول إن المعلمين في القطاع الخاص غير مؤهلين لتدريس أبنائنا فإن اللوم يقع بالدرجة الأولى على الوزارة إن صح كلامهم. مع العلم أن هناك هجرة معاكسة للطلبة الكويتيين أو غيرهم ممن يحصلون على التعليم المجاني في التعليم العام إلى المدارس الخاصة».

الدروس الخصوصية

وبالحديث عن الدروس الخصوصية قال الغرير «إن مخرجات التعليم الخاص هو رديف للتعليم العام، والكل تحت مظلة الدولة، وإذا جئت للمعلم اليوم وما يتسلمه من راتب المدرسة فقط فستجده مديوناً ولا يستطيع العيش براحة وطمانينة، لذلك تجده يخرن من طاقته الصباحية لإعطاء الدروس الخصوصية بعد الدوام، ومن هنا جاءت أسباب تدني التعليم سواء في الحكومة أو المدارس الخاصة إلى أنصراف المدرس عن التحضير الكامل لوقته وجهده خلال الدوام الرسمي»، لافتاً إلى أن «هناك حديث يدور في المجتمع أن الشخص الذي رسب ابنه في التعليم العام لا بد وأن ينقله إلى التعليم الخاص لكي ينجح»، موضحاً أن «الاختبارات واحدة من قبل الوزارة لجميع الطلبة في التعليم العام والخالص، متحدثاً عن «وجود طلبة انتقلوا إلى المدارس الخاصة ولكنهم تفاجأوا بعدم وجود ما يطلعه البعض من سهولة فيه، وبالتالي عادوا من جديد إلى التعليم العام»، لافتاً إلى أن «التأسيس في المدارس الخاصة عند عدد كبير من أولياء الأمور أفضل من التعليم العام».

وذكر الغرير أن «لدى الوزارة عدد من المدارس الحكومية غير المستخدمة، ولكنها لا تستطيع أن تؤجرها للقطاع الخاص بحجة قلة المباني من ارتفاع طلبات المدارس الخاصة»، لافتاً إلى أن الوزارة منعت من تواجد المدارس الخاصة في مناطق كالسالمية وحولي لتخفيف الازدحامات، مبيناً أن «وزير البلدية الأسبق د.فاضل صفر أبلغنا بوجود أراضٍ واسعة ولكنها في الأثرى السامع، إلا أنني أخبرته بانني أخجل من أن أخبر أصحاب المدارس عنها».

المدارس العربية مظلومة

من جانبه، تحدث المدير التنفيذي لمدارس النجاة الأهلية د.عبدالله الكندري عن مدارس النجاة مشيراً إلى أنها «تأسست في العام 1968، وهي مدارس وفاقية تتبع جمعية النجاة الخيرية، وهذا لا يعني أنها لا تتحس عن الريح، لأن الريح عنصر أساسي في الاستمرار والتطوير، وإذا أردت مني منتجاً أو مخرجاً جيداً فلا بد أن يكون لدي

المقابل فإن ترخيص الوزارة يكون أحياناً سنوياً وبعضها سنتين، لذا طالبت الدعوى باستمرارية الترخيص في المدارس الخاصة، على أن يكون الإثبات لسلامة مستبنائها كاملاً. وفي ذلك أمانة للمدارس واستقرارها لها».

وذكر الغرير أن «الثابت من الدعاوى أنها بعيدة عن الجانب الشخصي وترتكز إلى جانب موضوعي بعيد عن المصالح الخاصة، مما يؤكد أن مجلس إدارة الاتحاد يسير إلى مراعاة المصلحة العامة، وهي أيضاً تراعي مصلحة الوزارة، سواء صدر الحكم لها أم ضدها، لتكون المصلحة العامة هي العماد».

وأردف: «أن بعض القرارات التي تصدرها الوزارة لها انعكاسات سلبية على المعلمين والمتعلمين، لذلك هناك بعض أصحاب المدارس العربية تقدموا إلى الوزارة وطلبوا تحويل ترخيصهم إلى مدارس ثنائية اللغة أو أجنبية، والبعض الآخر أغلق المدارس»، لافتاً إلى أن الرسوم التي تتقاضاها المدارس العربية هي الأقل في العالم العربي.

تقييم المدارس

وتطرق الغرير إلى قضية التقييم للمدارس الأجنبية وثنائية اللغة التي كلفت بها وزارة التربية للفريق البريطاني، معتبراً «ما نشر في الصحف المحلية من إساءات لجميع المدارس الأجنبية وثنائية اللغة قد أضرت إضراراً بالغة بتلك المدارس، لاسيما أن مدارسنا تعمل تحت إشراف دولي معترف بمعاييرها التعليمية المعتمدة دولياً، وتحت إشراف الإدارة العامة للتعليم الخاص»، مضيفاً «أن ذلك التقرير المزعوم هو اقتراء على مدارسنا، لاسيما اعتبارهم أن أصحاب المدارس الخاصة لديهم رغبة جامحة للربح المادي، دون الأداء التربوي، وهذا غير حقيقي، حيث أن الرسوم الدراسية تحدد من قبل إدارة التعليم الخاص، والعملية التعليمية تسير طبقاً لمعايير الدولة من الجهات المشرفة على نظام تلك المدارس، وكذلك موجهو المدارس الأجنبية بالوزارة».

البيئة العربية

وأعتبر الغرير «ذلك التقييم مسيئاً لوزارة التربية قبل أصحاب المدارس الخاصة، كونها هي الجهة الرقابية على مدارسنا، وهذا أمر ينقص من جهود الوزارة التي تقوم بالمراقبة على مدارسنا بالشكل الأمثل الذي يجعل من كل مدرسة منارة للتعليم»، مبيناً أن «الشركة التي قامت بالتقييم تجاهلت البنية العربية التي لها عاداتها وتقاليدها، ولم تستحوذ على ثقة أصحاب المدارس في تقريرها، لاسيما أن تلك التقييمات تأتي من شركات خاصة، وان تعاقد «التربية» مع هذه الشركة قد أساء لسمعة المدارس في البلاد مما يؤثر على سمعة مدارسنا الأجنبية بالوزارة».

التعليم جسر للتنمية

رحب مستشار إدارة التحرير زميل يوسف عبدالرحمن بالضيوف، مؤكداً أن «التعليم هو الجسر الذي يؤدي بنا إلى التنمية الحقيقية في الدولة»، وأضاف «لا شك أن للقطاع الخاص دوراً كبيراً لا يقل أهمية عن الدور الذي تقوم به وزارة التربية في دعم العملية التعليمية، ولكن نتمنى من التعليم الخاص بوجود رئيس اتحاد أصحاب المدارس الخاصة الاخ عمر الغرير، والنائب حمود الحمدان، والمسؤولين عن مدارس النجاة د.عبدالله الكندري، ومدارس الاخلاص محمد الصايغ، وممثل عن جمعية المعلمين سلطان المغربي، ان نخرج بعدة توصيات واقعية يمكن تنفيذها بالتعاون مع الجهات المسؤولة»، معتبراً انه «في النهاية القطاع الخاص لديه نسبة كبيرة من المتعلمين الذين ستعتمد عليهم الدولة في المستقبل».

الأثري: مستعدون للجلوس

مع «التعليم الخاص» لتحقيق المصلحة العامة

التقت «الأنباء» بعد الندوة بأيام وكيل وزارة التربية د.هيثم الأثري الذي من شدة حرصه على القضية التعليمية، بادرتنا في سؤال عن الندوة، حيث أبلغناه بملخص ما دار فيها، فأكد أن جميع المسؤولين في الوزارة سواء الوزير د.بدر العيسى أو شخصه مستعدون للجلوس مع المعنيين في التعليم الخاص لناقشة كافة القضايا، والسعي إلى معالجتها وفقاً للقرارات واللوائح، بما يحقق المصلحة العامة» لافتاً إلى «أن الوزارة حريصة على إبنائها في التعليم الخاص كما التعليم العام، لأننا في نهاية المطاف نسير في اتجاه واحد نحو تحقيق الاستراتيجية الوطنية للتعليم».

تعاقبا على وزارة التربية وناقشنا الموضوع معهم، وعرضناه على العديد من القانونيين للتأكد من مدى قانونيته، ولكن للأسف لم تخرج بنتيجة، غير أننا نستبشر خيراً في النائب الفاضل حمود حمدان في تبني قانون التعليم الخاص لإقراره».

وأضاف الغرير أن «هناك قضايا عديدة يعاني منها التعليم في القطاع الخاص تحتاج إلى ساعات طويلة لطرحها ومناقشتها، ولكن قبل أن نبدأ الحديث عن المحاور التي تم اعدادها من قبل الجريدة، أود أن أتطرق إلى قضية خلفية طرحتها الوزارة ورفضتها على المدارس تتمثل في تعيين مديرين مساعدين في كل مرحلة دراسية لكل مدرسة، وبذلك يصبح في كل مرحلة عدد 2 مديرين، و2 مديرين مساعدين، يمثلون الوزارة وأصحاب المدارس، وبعد أن قبلنا في السابق تعيينهم للمديرين، فوجدوا أن لديهم أعداداً كبيرة من المديرين المساعدين، ولم يجدوا لهم موقعا لترقيتهم إلا في المدارس الخاصة»، لافتاً إلى «أن وجود مركب باكثر من قبطان يغرق والوضعية هم ابناءؤنا الطلبة، والعالمين في المدارس من الهيئتين التعليمية والإدارية، ولكن الاتحاد لم يقف مكتوف الأيدي، بل اضطر إلى رفع قضية ضد الوزارة بعد أن باءت محاولات التفاهم إلى الفشل، ولله الحمد كسبنا الحكم الأولي الذي كان لصالحنا استناداً إلى النص القانوني الذي حسب القانون لا يجوز للوزارة أن تأخذ أموال الدولة وتصرفها على المدارس الخاصة، ولكن قامت الوزارة واستأذنت الحكم، ونحن بانتظار موعد الجلسة حتى نقدم مبرراتنا قانونياً، مضيفاً «أن اتحاد المدارس الخاصة اجتمع مع أصحاب الشأن وقررنا حتى في موضوع تعيين المديرين في المدارس أن نرفضها و«بمشون» مع المديرين المساعدين، حتى تستقر المدارس أسوة بالمدارس الأجنبية».

استقرار العمل

وارجع الغرير السبب في عدم استقرار العمل في التعليم الخاص إلى الوزارة، لافتاً إلى أن «وزير التربية أصدر قراراً آخر بمنع صاحب المدرسة من التواجد في المبني، إلا أننا ذهبنا إلى الوزارة وأوضحنا لهم عدم صحة القرار، فكان رددهم أن القرار سار ولا رجعة عنه، فابلغتهم أنني سألجأ إلى القضاء الذي هو الفاصل بيني وبين التربية، وبالفعل كسبنا القضية من جديد لصالحنا»، وزاد: «كذلك أقام الاتحاد دعوى ضد الوزارة سعياً لتأمين المسير لمسار المدارس الخاصة والتي تعاني من مشكلة وهي أن ترخيص المدارس الخاصة وهي مدارس مناظرة للمدارس الحكومية، وبعضها متميز عنها ومملوكة لشركات ضخمة ومكلفة بحيث تتجاوز قيمة كل مدرسة الملايين، وفي

في البداية، أكد النائب حمود الحمدان أهمية المدارس الخاصة في دعم العملية التعليمية في الكويت، معتبراً أن التعليم الخاص «رديف ومساند للتعليم العام، ونظراً للكثافة السكانية في البلاد والتي تصل إلى ما يقارب المليونين و800 ألف أofd، فهم بالتاكيد يحتاجون إلى مدارس خاصة، فضلاً عن أن بعض أولياء الأمور في المدارس الحكومية قاموا بإدخال أبنائهم في المدارس الخاصة والتي قد تكون متميزة»، مستذكراً: «لكن المطلوب من ملاك المدارس الخاصة مخافة الله، والأ يكون هدفهم التكسب المالي فقط، لاسيما أن الحكومة كانت في فترة من الفترات داعماً للمدارس الخاصة، ومنحت أصحابها أراضي بهدف تشجيعهم لتحملهم في البداية التبعات والتكاليف، ولكن بعد التحرير لم تكن المدارس الخاصة جاذبة بسبب الزيادة في الكثافة السكانية، إضافة إلى مشكلة أبناء غير محددى الجنسية، فالحكومة تبنت تدريبهم وحولتهم إلى المدارس الخاصة وزادت الأعداد، غير أنها لم يكن لديها خطة واضحة ومستقبلية كتوزيع الأراضي والقيام عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد بعض المدارس الخاصة لم تؤد واجبها بشكل صحيح تجاه الأبناء، فهناك نوع من التسيب واللامبالاة وعدم الجدية بالنسبة لموضوع الاختبارات، ولذلك نجد بعض المؤسسات في الدولة تتردد في قبول خريجي هذه المدارس بسبب عدم وجود رقابة صارمة واحدة من قبل التعليم الخاص»، داعياً إلى ضرورة «وجود الميزان الشرعي، وأن تكون القوانين واضحة مع استحداث القرار الوزاري القديم بقانون جديد، ومكافأة المحسن ومعاقبة المسيء»، إضافة إلى عملية التشجيع لأنها ضرورية، مع تخفيض التكاليف، مؤكداً أنه لو كان هناك نوع من المعادلة بين الخاص والعام لحلت الكثير من المشاكل، ولكن للأسف لا يوجد استقرار في وزارة التربية، كل ثلاثة شهور يأتي وزير رغم أن التربية تعتبر من أهم الوزارات».

وأضاف أنه «من المقترض في دولة مؤسسات المجتمع المدني ألا تعتمد على وزير بل تعتمد على خطة، ويكون هناك تعاون من الجميع»، مؤكداً أنه وزملاءه في مجلس الأمة يمدون أيديهم ومستعدون للتعاون في سبيل انجاح المنظومة التربوية، معلناً عن إتنيه مشروع قانون للتعليم الخاص في دور الانعقاد التشريعي المقبل، في حال قدم من قبل المعنيين».

أما بخصوص أهم الاستراتيجيات التي من الممكن الاستناد إليها في منظومة تطور التعليم الخاص من خفض الطاقة الاستيعابية، تطوير المناهج، القضاء على الدروس الخصوصية، قال النائب الحمدان: «أنا نعمل على أن تكون المخرجات من المدارس الخاصة على مستوى تعليمي عال، ولكن بشرط ألا يكون هناك نهب وسرقة لأموال الناس، ولو كان هناك اشخاص مخلصون لمتابعة ملف التعليم الخاص لو فرت الحكومة ميزانيات عن كاملها، وبالتالي خلق نوع من المنافسة على تطوير التعليم».

التعليم الحكومي

وأضاف ان «التعليم الحكومي كان له هيئته في الشدة والحزم وقوانينه الصارمة بل حتى الضرب كان له تأثيره، وللأسف أمور كثيرة في الوقت الحالي أشغلت الأبناء عن تلقي العلم منها فلسفة أولياء الأمور وتدخلهم في كل شيء حتى في المناهج والمدرسة، إضافة إلى ضعف النفوس من المعلمين الذين يستغلون العملية التعليمية في الابتزاز والحصول على الأموال من خلال الدروس الخصوصية، فالوضع شائك ولا بد من مخافة الله فوق كل شيء ومكافأة المحسن ومعاقبة المسيء»، لافتاً إلى أن «السئلة متداخلة، والتعليم يحتاج وجود أشخاص مخلصين لا يكون مهمهم تسلم المنصب والتفكير في التجديد من أجل بقائه في منصبه لفترات إضافية».

قضية خلافة

ثم تحدث رئيس اتحاد أصحاب المدارس الخاصة والمعاهد الثقافية عمر الغرير قائلاً: «بالنسبة لملف وقانون التعليم الخاص فهناك الكثير من الوزراء



(هاني الشمري)

المشاركون في الندوة ويبدو سكرتير التحرير للشؤون البرلمانية الزميل حسين الرضمان ورئيسة قسم الحليات الزميلة عفاف مختار ومحمود الموسوي وعبدالعزیز الفضلي

الكندي: المدارس العربية مظلومة لأن هامش الربح فيها محدود جداً

«التربية» تفرض علينا ضرورة اختيار معلمين أكفاء ومنشآت نموذجية ومرافق للخدمات من دون أي دعم أو تسهيلات

الصايغ: لسنا ضد رقابة «التربية» على المدارس الخاصة ولكن من دون التدخل في الإدارة

بعض قرارات الدولة غير المدروسة ساهمت في رفع معدل التضخم

وفرنا على الدولة 400 مليون دينار والمطلوب دعمنا بأراضٍ وتقليل الرسوم الحكومية المفروضة

المغربي: المدارس الخاصة تستوعب 40% من إجمالي عدد الطلاب في الدولة

ضرورة تعزيز النظرة الإيجابية من المجتمع نحو التعليم الخاص ورفض ما يطرح عن أنه الباب الخلفي للنجاح

أناس غير متخصصين أصبحوا يتدخلون في العملية التعليمية وفي أدق تفاصيلها

«التربية» غير مهتمة بتطوير التعليم الخاص وعبر عن ذلك البصري في أحد لقاءاته الصحافية



عضو جمعية المعلمين سلطان المغربي

أكثر في الالتحاق في جامعة الكويت أو الجامعات الخارجية، لأن اختبارات القياس والتقويم التي تقوم بها تلك الجامعات تؤكد كلامنا، ونسب اكتمال الطلاب لدراسته الجامعية، ونحن لا ننظر أو نفرق بين التعليم العام والخاص، بل نقول كلنا نضع تحت منظومة تعليمية واحدة لخدمة المجتمع، ولكن هناك متطلبات..

المنظومة التعليمية صارت كالورقة كل من جاء شخبط فيها، فهناك اناس غير متخصصين وغير مؤهلين أصبحوا يتدخلون في العملية التعليمية وفي ادق التفاصيل ويحاولون ابعاد قرارات ناتجة عن دراسات من متخصصين متابعين للعملية التربوية، لذلك يجب اعطاء جهات معينة الفرصة بأن تأخذ دورها وتعمل في العملية التعليمية بشقيها الحكومي والخاص، متساوياً: اين دور المجلس الأعلى للتعليم؟! **المخرج التعليمي**

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي لشركة الإخلاص الدولية القابضة ممثل أصحاب مدارس الإخلاص محمد الصايغ ان «الجميع يبحث عن المخرج التعليمي الذي لا بد أن يتناسب مع سوق العمل، ولتحقيق ذلك هناك متطلبات وعلى ضوءها تبني الأمور، وعندما نتكلم عن التعليم الخاص فإنه ينقسم الى انواع سواء المنهج العربي الذي يطبق منهج وزارة التربية، أو المنهج الأجنبي ويندرج تحته الهندي والباكستاني، ويخضع تحت الباكستاني اليورد البريطاني، واليورد الأمريكي، والكندي، والفرنسي.. الخ، والشيء الآخر لا بد أن نفرق بين دور الوزارة على التعليم الخاص والجانب الرقابي، فنحن لسنا ضد رقابة الوزارة لأننا نطبق في المدارس الخاصة النظام الصحيح، ولكن من دون التدخل في الإدارة، أي لا يديرون عملنا وأمورنا، مما يعني دعوة صاحب المسال بإدارة أمواله وفقاً للنظم والقوانين التي نطعمها الدولة»، معطياً مثالا على ذلك «البنوك، بحيث مثالا لا يتدخل البنك المركزي في إدارة البنوك وتعيين من تريد»، مشيراً الى «أن الرسوم الدراسية المقررة تحدد للمدارس نوعية الهيئة التعليمية، لأن راتب المعلم وفقاً للشريحة يحدد لك نوعية الشخص الذي تريد أن تستقطبه، وفي النهاية هناك عملية توازنية»، معتبراً ان «أقل رواتب للمعلمين في القطاع الخاص هي في الكويت مقارنة مع دول الخليج التي توفر فرص عمل ورواتب ومميزات كثيرة لهم»، وبالرغم من ذلك، اشار الى أن «الهيئات التعليمية في القطاع الخاص جيدة، والمثال على ذلك طلبتنا بقدمون امتحاناتهم النهائية في مدارس الحكومة، والتي تصلح من قبل معلم الوزارة، ونسبة النجاح في التعليم الخاص يفوق الـ 66%، وعدد طلبتنا

مزايا التعليم وفيما يتعلق بالرسوم، قال الصايغ: «نحن عامل مساع الدولة فهناك 280 ألف طالب في الخاص منهم 70 ألف طالب كويتي ميزانيتهم في التعليم العام ما يقارب الـ 400 مليون دينار، واليوم ميزانية وزارة التربية وفقاً للتقرير المالي الصادر من الوزارة ووصل لمجلس الامة ما يقارب مليارا و872 مليون دينار، وتكلفة الطالب في المدارس الخاصة التي تطبق نفس المنهج وخطة التربية لا تزيد على 12% من التكلفة المعلنة للدولة التي لا تشمل قيمة العقد، بينما النسبة ذاتها من تكلفة التعليم الخاص تشمل الأرض والأصل»، معبراً عن أسفه بان «بعض قرارات الدولة غير المدروسة ساهمت في رفع معدل التضخم، ولم تساهم في رفع نقل التكلفة سواء كان على المواطن أو المقيم».

وأضاف «لذلك الدعم مطلوب وله عدة أنواع، والأراضي للأسف توقف توزيعها منذ فترة وحتى مساحات الأراضي لا تتناسب مع الخدمات التعليمية المطلوبة وهناك من يقول لا توجد اراضٍ! بينما من الضروري مراجعة ادارة التخطيط في الوزارة، فهناك الكثير من الأراضي سحبت من «التربية» المقترض ان يعاد استخدام الأراضي للوزارة سواء كان للتعليم العام أو الخاص، ونحن في النهاية منظومة واحدة، كما اني أشيد بدور جمعية المعلمين في مطالبها المستمرة لحماية المعلم، وأرجو ان تساندا في هذا الجانب».



الرئيس التنفيذي لشركة الإخلاص محمد الصايغ

هذه الفئة مع المجتمع، وأيضاً نطالب بسد العجز عن الصندوق الخيري»، مؤكداً أن «الجمعية ليست طرفاً في أي خلاف يحصل بين وزارة التربية واتحاد أصحاب المدارس الخاصة، لأن كما ذكرت شعارنا الدفاع عن مصالح المعلمين والدفاع عن مكانتهم الأدبية والعلمية والاجتماعية والمادية».

وتابع المغربي حديثه قائلاً: «للأسف الشديد المنظومة التعليمية صارت كالورقة كل من جاء شخبط فيها»، فهناك اناس غير متخصصين وغير مؤهلين أصبحوا يتدخلون في العملية التعليمية وفي ادق التفاصيل ويحاولون ابعاد قرارات ناتجة عن دراسات من متخصصين متابعين للعملية التربوية، لذلك يجب اعطاء جهات معينة الفرصة بأن تأخذ دورها وتعمل في العملية التعليمية بشقيها الحكومي والخاص، متساوياً: اين دور المجلس الأعلى للتعليم؟! **المخرج التعليمي**

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي لشركة الإخلاص الدولية القابضة ممثل أصحاب مدارس الإخلاص محمد الصايغ ان «الجميع يبحث عن المخرج التعليمي الذي لا بد أن يتناسب مع سوق العمل، ولتحقيق ذلك هناك متطلبات وعلى ضوءها تبني الأمور، وعندما نتكلم عن التعليم الخاص فإنه ينقسم الى انواع سواء المنهج العربي الذي يطبق منهج وزارة التربية، أو المنهج الأجنبي ويندرج تحته الهندي والباكستاني، ويخضع تحت الباكستاني اليورد البريطاني، واليورد الأمريكي، والكندي، والفرنسي.. الخ، والشيء الآخر لا بد أن نفرق بين دور الوزارة على التعليم الخاص والجانب الرقابي، فنحن لسنا ضد رقابة الوزارة لأننا نطبق في المدارس الخاصة النظام الصحيح، ولكن من دون التدخل في الإدارة، أي لا يديرون عملنا وأمورنا، مما يعني دعوة صاحب المسال بإدارة أمواله وفقاً للنظم والقوانين التي نطعمها الدولة»، معطياً مثالا على ذلك «البنوك، بحيث مثالا لا يتدخل البنك المركزي في إدارة البنوك وتعيين من تريد»، مشيراً الى «أن الرسوم الدراسية المقررة تحدد للمدارس نوعية الهيئة التعليمية، لأن راتب المعلم وفقاً للشريحة يحدد لك نوعية الشخص الذي تريد أن تستقطبه، وفي النهاية هناك عملية توازنية»، معتبراً ان «أقل رواتب للمعلمين في القطاع الخاص هي في الكويت مقارنة مع دول الخليج التي توفر فرص عمل ورواتب ومميزات كثيرة لهم»، وبالرغم من ذلك، اشار الى أن «الهيئات التعليمية في القطاع الخاص جيدة، والمثال على ذلك طلبتنا بقدمون امتحاناتهم النهائية في مدارس الحكومة، والتي تصلح من قبل معلم الوزارة، ونسبة النجاح في التعليم الخاص يفوق الـ 66%، وعدد طلبتنا

مزايا التعليم وفيما يتعلق بالرسوم، قال الصايغ: «نحن عامل مساع الدولة فهناك 280 ألف طالب في الخاص منهم 70 ألف طالب كويتي ميزانيتهم في التعليم العام ما يقارب الـ 400 مليون دينار، واليوم ميزانية وزارة التربية وفقاً للتقرير المالي الصادر من الوزارة ووصل لمجلس الامة ما يقارب مليارا و872 مليون دينار، وتكلفة الطالب في المدارس الخاصة التي تطبق نفس المنهج وخطة التربية لا تزيد على 12% من التكلفة المعلنة للدولة التي لا تشمل قيمة العقد، بينما النسبة ذاتها من تكلفة التعليم الخاص تشمل الأرض والأصل»، معبراً عن أسفه بان «بعض قرارات الدولة غير المدروسة ساهمت في رفع معدل التضخم، ولم تساهم في رفع نقل التكلفة سواء كان على المواطن أو المقيم».

وأضاف «لذلك الدعم مطلوب وله عدة أنواع، والأراضي للأسف توقف توزيعها منذ فترة وحتى مساحات الأراضي لا تتناسب مع الخدمات التعليمية المطلوبة وهناك من يقول لا توجد اراضٍ! بينما من الضروري مراجعة ادارة التخطيط في الوزارة، فهناك الكثير من الأراضي سحبت من «التربية» المقترض ان يعاد استخدام الأراضي للوزارة سواء كان للتعليم العام أو الخاص، ونحن في النهاية منظومة واحدة، كما اني أشيد بدور جمعية المعلمين في مطالبها المستمرة لحماية المعلم، وأرجو ان تساندا في هذا الجانب».



المدير التنفيذي لمدارس النجاة عبدالله الكندري

بعد خصخصتها لجزء من التعليم وإعطاء بعض المدارس للقطاع الخاص، وان كان فيها سلعيات إيجابيات، فيجب ان ننظر لتجربتهم ونستفيد منها، كما ان لديهم ايضا تجربة في الرسوم فلم يقرروها بقانون بل ربطوها في التضخم ووضع البلد..

النظرة الإيجابية
من جهته، رأى عضو جمعية المعلمين الكويتية سلطان المغربي ضرورة تعزيز النظرة الإيجابية من المجتمع نحو التعليم الخاص، ورفع الفكرة التي تقود الى أن المدارس الخاصة هي الباب الخلفي للنجاح والحصول على الشهادة، مبدياً تأكيداً بأن التعليم الخاص «يساهم مساهمة كبيرة وفعالة في العملية التعليمية في الكويت، حيث تستوعب تلك المدارس ما نسبته 40% من إجمالي عدد الطلاب في الدولة، ودائماً تحصد المراكز الأولى لطلبته في الامتحانات النهائية للثانوية العامة»، مضيفاً ان «التعليم الخاص مظلوم على مدى السنوات الماضية، ومن الضرورة أن يرفع عنه ذلك، وأول خطوة لذلك هو اقرار قانون التعليم الخاص الذي يعمل بقرار المينة من الصفيح الى الخرسانة الاسمنتية، مع وزارة التربية لديها تقصير شديد تجاه تأهيل وتدريب الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة، حيث أن نظراهم في التعليم العام يحصلون على الدعم المادي والمعنوي»، مؤكداً ان الوزارة غير مهتمة بتطوير التعليم الخاص، وعبر عن ذلك مدير التعليم الخاص في احد لقاءاته الصحافية.

فلسفة الرواتب
دعا المغربي الى ضرورة أن تكون هناك اعادة لفلسفة الرواتب في التعليم الخاص، وأن تساهم الوزارة في دفع جزء من رواتب المعلمين، مطالباً القائمين على المدارس الخاصة بالاهتمام بصورة أكبر بالمنشآت المدرسية، وتحويل معظم الفصول المبنية من الصفيح الى الخرسانة الاسمنتية، مع فتح مجال للحصول على اراض من الدولة تكون بالقرب من المناطق السكنية النموذجية، لأن هناك من طالب بتخفيض الكثافة الطلابية في الفصول وفقاً للقرار الوزاري، ولا يدرك أن الكثيرين سيكثون في بيوتهم لعدم وجود أماكن لهم، داعياً ادارة التعليم الخاص الى أن تحتفل بالمدارس والمعلمين المتميزين في القطاع الخاص أسوة بالاحتفال الذي تقيمه الوزارة للمدارس والمعلمين المتميزين».

واعتبر المغربي أن جمعية المعلمين «تساهم في دعم العملية التعليمية بشكل عام، وتقف مع المعلمين اينما كانوا، وايضا تحركت منذ فترة على موضوع تعليم ابناء العسكريين وأحدهم من البدون في المدارس الحكومية، حتى اكتمل الأمر مع القرار الوزاري الصادر بذلك، حيث كنا نعتقد بضرورة مبع



رئيس اتحاد اصحاب المدارس الخاصة عمر الغرير

هامش من الربح، وان كان عندنا في النجاة ليس الهدف الرئيسي، لأننا نهدف الى ترك بصمة في المجتمع من خلال هذه المدارس التي هي عربية وتدرس المنهج الوطني الحكومي».

وأضاف: «بالنسبة للهيئة التعليمية، وزارة التربية بدأت تشدد بشروطها لقبول المعلمين، كما هو حاصل عند تعيين المعلمين في التعليم العام»، لافتاً الى أن مدارس النجاة لديها لجان تعاقدية خارجية لاستقطاب المعلمين، موضحاً أنهم ذهبوا العام الحالي إلى الأردن وقابلوا المختارين، ومع ذلك لا بد أن يذهبوا إلى وزارة التربية لإجراء مقابلة أخرى يحكمون فيها على قدراتهم، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن «مدارس النجاة أيضاً تهتم بمنشآتها التربوية، حيث صرفنا ما يقارب 150 ألف دينار لصيانة وتحديث البنية التحتية في مدارسنا، لتكون بأفضل صورة».

وحول الدعم الحكومي، قال الكندري: «أرى أن المدارس العربية مظلومة، لأن هامش الربح فيها محدود جداً، حيث تفرض علينا الوزارة ضرورة اختيار معلمين أكفاء، ومنشآت نموذجية، ومرافق للخدمات.. الخ، وفي المقابل تحدد لنا تحصيل رسوم معينة، ولا تقدم لنا التسهيلات اللازمة من توفير اراضٍ أو مباني مؤجرة، حيث لدينا في مدارس النجاة 12 ألف طالب وطالبة، موزعين على 15 مدرسة في ستة مواقع، ومدارسنا حاصلة على الشريحة الأولى في الأهلية والنموذجية، وتتعامل مع شريحة من الطلبة محدودة الدخل، قد لا تتحمل أن تزيد عليها الرسوم، لذلك على الدولة أن تشجع هذا القطاع الذي يخدم البلد من خلال مساهمته في حمل مسؤولية تعليم النشء مع التعليم العام، لذلك ندعو الى ضرورة اعادة الدعم الذي كانت تقدمه الدولة للمدارس الخاصة قبل العام 1990، وايضا موضوع الأراضي فعلى الحكومة أن تساهم في تسهيل الحصول على الأراضي أو مبان مؤجرة، خصوصاً في الأماكن التي فيها كثافة سكانية للوافدين، وليس كما يحصل اليوم من طلب سحب مدرستنا في السالمية من قبل وزارة التربية لإنشاء مواقف للسيارات لمنطقة حولي التعليمية».

وأكد الكندري أن «جميع المدارس الخاصة تسعى الى تقديم خدمات تعليمية أفضل، لأنه في حال فشلت إحدى المدارس عن تقديم هذه الخدمة بصورة جيدة ستستحضر لأنها تعمل في السوق، وكصاحب مصلحة عندما اعمل على توفير أفضل هيئة تعليمية، ومنشآت مناسبة، من المؤكد أن ذلك مع تحديد قيمة الرسوم سينعكس على هامش ارباحي، ولأنني تحت إشراف كامل لوزارة التربية فإنه من الممكن ان حدث أي تقصير أن أتعرض الى إيقاف التعليم»، موضحاً «أن رفع مستوى التعليم يؤدي مطالبنا «بعدم محاربتها لا بل لتقنينها ووضع ضوابط ولوائح لها».

وعبر عن أسفه لوجود من يقول «بان المعلمين في التعليم الخاص هم الذين يروجون للدروس الخصوصية»، معتبراً «هذا الكلام مبالغ فيه فالذين يقدمون دروساً خصوصية هم معلمون في التعليم الخاص والحكومي، لهذا المطلوب ان تكون هناك رقابة خاصة للإعلانات التي تنتشر في المجالات الإعلامية، وعلينا ان ننظر لها كتهمة بل هي حاجة، وإذا اردنا التقليل منها فيجب تفعيل دور المعلم داخل السدوم حتى لا يبحث الطالب عن معلم خصوصي، كما اننا علينا الاستفادة من التجربة الرائدة لدولة قطر الشقيقة في التعليم الخاص

التوصيات

- ضرورة توفير اراض للمدارس الخاصة من قبل الحكومة لكي تؤدي عملها على اكمل وجه.
- الدعوة الى وجود مرونة في قانون التعليم الخاص على أن يكون منصفاً للجميع
- التشديد على الدعم المادي لأنه مطلوب للمدارس العربية المطبقة لمنهج وزارة التربية كونها تتعامل مع الشريحة الأضعف في البلد.
- ضرورة احترام حقوق المعلمين في التعليم الخاص.
- المطالبة بأن يكون للتعليم الخاص دور في الحالات الخاصة التي تعطلت فيها السبل ومراعاتها.
- الاتفاق على المخرج التعليمي المطلوب للبلد على أن يكون تعليمياً تربوياً صحيحاً.

خصخصة المدارس.. كويتية

أكد الغرير أن «خصخصة المدارس الحكومية التي طبقت حالياً في قطر خرجت من الكويت، فقد تم اعدادها وطبعها في غرفة وزير التربية الأسبق د.مسعود الهارون وكنت معه شخصياً في الموضوع خلال شهرين على أن تعطي هذه المدارس للتربويين وأربابها لا تزيد على 33، حيث عرض المشروع على مجلس الوزراء وتم رفضه، وبعد ذلك التقى الوزير الهارون بأحد كبار المسؤولين في قطر بأحد المؤتمرات، واثناء الدردشة سال المسؤول القطري «شئو عنكم جديد في التعليم» فأبلغه الهارون عن مشروع الخصخصة بشكل كامل، فرد المسؤول القطري «هل بالإمكان ان احصل على الدارسة»، فسلمه الهارون المشروع الذي طبق هناك، وهي من صنع كويتي.